

Distr.: Limited
10 December 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثانية

البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون
الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيس اللجنة، السيدة أريكا كرونبرغ - موسبرغ
(السويد)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.24

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر
التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها
بمرحلة انتقالية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية
المستدامة،

وإذ تدرك أن البلدان النامية تتحمل مسؤولية أساسية عن تشجيع التعاون فيما بين
بلدان الجنوب وتحقيقه، ليس كبديل للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل كعنصر
مكمل له، وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها
البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية الدول الأعضاء في
مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي السابع والعشرين، المعقود في نيويورك يوم
٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣^(١)، الذي أكد من جديد على تزايد أهمية ووجاهة التعاون
فيما بين بلدان الجنوب،

(١) A/58/413، المرفق.



١ - **تحيط علما** بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثالثة عشرة^(٢)، وتؤيد المقررات التي اعتمدها اللجنة الرفيعة المستوى في تلك الدورة^(٣)، وتقرر تغيير اسم اللجنة إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، دون تغيير ولايتها أو نطاق أنشطتها؛

٢ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٤) وعن زيادة وعي الجمهور بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمه لذلك التعاون^(٥)؛

٣ - **تؤكد من جديد** ضرورة مواصلة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في حدود الموارد المتاحة لها ككيان مستقل وكمركز تنسيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقر بضرورة اعتبار أنشطتها جزءاً لا يتجزأ من السياسة الإنمائية عموماً لمنظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتدعو في هذا السياق صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والكيانات الأخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تكثيف جهودها من أجل تعميم التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، عن طريق الاستعانة بالآليات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

٤ - **تلاحظ مع الاهتمام** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يؤثر إيجابياً على السياسات والإجراءات العالمية والإقليمية والوطنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية، وتحث البلدان النامية وشركائها على تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في هذه المجالات لأنها تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٦)؛

٥ - **تسلم بأن** مبادرات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية تمثل شكلاً هاماً وقيماً من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبأن التكامل الإقليمي يشكل خطوة باتجاه الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39).

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٤) A/58/319.

(٥) A/58/345.

(٦) انظر القرار ٢/٥٥.

٦ - تسلم أيضا بالحاجة الملحة إلى المساعدة في تعزيز قدرات البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، على المشاركة في عمليتي العولمة والتحرير والاستفادة منهما، ولبلوغ هذه الغاية، ترحب بالمبادرات المتخذة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية والعالمية من أجل إنشاء آليات للشراكة العامة - الخاصة، تهدف إلى توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار، وتلاحظ في هذا السياق المبادرات التي اتخذها منتدى التجارة العالمية؛

٧ - تكرر تأكيد الحاجة الملحة للمساعدة في تعزيز مؤسسات ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب، ولا سيما على المستويين الإقليمي والأقليمي، بغية الاستفادة بطريقة أكثر فعالية من هذه الكيانات من أجل تحسين تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة الشبكات فيما بينها، وبناء القدرات، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتحليل السياسات والتنسيق فيما بين البلدان النامية بشأن القضايا الرئيسية موضع الاهتمام المشترك، وفي هذا السياق، تشجع هذه المؤسسات ومراكز الامتياز فضلا عن التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية على إقامة صلات أوثق وجسور فيما بينها، عن طريق أمور منها شبكة معلومات التنمية التابعة للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٨ - تحيط علما مع الاهتمام بعقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مراكش بالمغرب في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتدعو البلدان النامية إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر لكفالة نجاحه وتعزيز زخم وكثافة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشجع الشركاء الإنمائيين لتلك البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة على القيام بالشيء نفسه؛

٩ - تهيب بجميع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تكثف جهودها من أجل استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب استخداما فعالا في تصميم وصياغة وتنفيذ برامجها العادية، وأن تنظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحيط علما في هذا الصدد بالمبادرات الواردة في برنامج عمل هافانا المعتمد في مؤتمر قمة الجنوب الأول^(٧)، ومتابعتها في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعقد في مراكش فضلا عن التحضير لمؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي يعقد في عام ٢٠٠٥؛

(٧) A/55/74، المرفق الثاني.

١٠ - تدرك ضرورة تعبئة موارد إضافية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ما قرره في قرارها ٢٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بأن تدرج الصندوق الاستثماري للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ما دام قائما، مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، وتقرر بالطريقة ذاتها أن تدرج صندوق بريس غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مؤتمر إعلان التبرعات ذاته، وتدعو جميع البلدان، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بجملة سبل منها هذان الصندوقان، مع مراعاة ضرورة أن يواصل هذان الصندوقان استخدام تلك الموارد بطريقة فعالة؛

١١ - تقرر أن تعلن يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وهو التاريخ الذي أقرت فيه الجمعية العامة خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(٨)، يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٢ - تقرر أيضا أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين بندا فرعيًا معنونًا "التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية" وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها [تقريرًا شاملاً] في تلك الدورة عن حالة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب وعن تنفيذ هذا القرار.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.